

الجلسة التمهيدية – رؤوس أقلام الميسر

المدة: 90 دقيقة

مقدمة

لمحة عن الجلسة		
النشاط	المنهجية	المدة
النشاط الأول: التسجيل		30 د
النشاط الثاني: عرض الأهداف والتطلّعات والجدول الزمني والمشاركون وفريق التدريب		30 د
النشاط الثالث، الخيار الأول: مداخلات المتحدثين – هل نحتاج إلى إطار عمل في هذا البلد؟	نقاش	30 د
النشاط الثالث، الخيار الثاني: مداخلة رسمية من قبل هيئة	وثيقة ونقاش	30 د
		90 د

النشاطات بالتفصيل

النشاط الأول: التسجيل	30 د
-----------------------	------

تجري أغلبية النشاطات والتمارين في مجموعات مؤلفة من نواب وأعضاء من سلطات محلية ومنظمات غير حكومية وطنية ودولية، ومنظمات دولية أخرى، ومنظمات من المجتمع المدني، وإذا أمكن، ممثلين عن المهجرين. يمثل المشاركون هيئتهم أو منظماتهم طوال ورشة العمل. يجب أقلمة إعداد الصالة كي يسمح بإقامة هذا الحدث التشاركي. الوضع المثالي يكون في إجلاس المشاركين حول أربع أو خمس طاولات مستديرة.

بعد العرض العام، تقديم العناصر التالية:

1. غاية ورشة العمل
 2. أهداف ورشة العمل
- يجب كتابة الغاية والأهداف على لوح ورقي، على أن تبقى ظاهرة خلال مدة ورشة العمل.
3. التطلّعات: جمع التطلّعات الفردية على أوراق صغيرة لاصقة ولصقها على لوح ورقي منفصل.
 4. الجدول الزمني: عرض المواضيع التي سيتم تناولها ومعرفة مدى تطابقها مع تطلّعات المشاركين. في حال برز أنّ بعض التطلّعات تبتعد عن الأهداف العامة لورشة العمل، يجب توضيح الأمر منذ البداية.
 5. القواعد الأساسية: وهي تلك التي تمنح المشاركين إطاراً لتأمين حوار مفتوح ومحترم والحدّ الأقصى من المشاركة. إطلب من المشاركين وضع قواعد خاصة بهم في جلسة عامة. إكتب كلّ قاعدة على لوح ورقي وعد إليها عندما يتمّ خرقها.
 6. تقديم المشاركين: يبدأ بموضوع يهدف إلى كسر الجليد من أجل مساعدة المشاركين على التعارف. على المشاركين تقديم أنفسهم ومنظمتهم أو هيئتهم والدور الذي قد يلعبونه في تطوير إطار قانوني حول التهجير وتطبيقه.

أطلب من منظّمي ورشة العمل تحديد مشاركين مسبقاً والتأكّد من أنّهما مستعدّان لعرض وجهات نظر متعارضة حول الموضوع المركزي.

على الميسّر أن يبدأ عبر طرح الأسئلة التالية:

"هل يحتاج هذا البلد إلى إطار وطني تشريعيّ أو إلى إطار عمل سياسي من أجل معالجة مسألة التهجير؟"

يعطى كلّ مشارك خمس دقائق كحدّ أقصى من أجل تقديم حججه المادية والمناهضة، ومن ثمّ ثلاث دقائق لدحض وجهة النظر الأخرى.

الحجج لصالح أداة وطنية

1. القانون الوطني أو السياسة الوطنية هو أداة تحدّد إطار عمل لحكومة من أجل تحمّل مسؤوليّتها في ميدان حماية المهجّرين ومساعدتهم.
2. قد لا يمكن استخدام التشريع الوطني القائم من أجل الإستجابة لحاجات الأشخاص المرغمين على ترك منازلهم.
3. قد تبرز الحاجة لإعادة تأكيد حقّ المهجّرين في الحماية والمساعدة الفعليّتين وإدخاله في التشريع الوطني والسياسات الوطنية. تحتاج الوسائل والطرق إلى صياغة واضحة.
4. على الدولة احترام الأدوات الدولية والإقليمية من أجل وضع تدابير معيّنة للمهجّرين، وعلى الإطار الوطني أن يتطابق مع هذه المتطلّبات.
5. أ. بالنسبة إلى جميع البلدان، وخاصّة أعضاء المؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات الكبرى، يمكن لأداة وطنية مرتكزة على المبادئ التوجيهية أو المتوافقة كليًا معها أن تحسّن الجهود الآيلة إلى حماية المهجّرين ومساعدتهم.
5. ب. بالنسبة إلى بلدان الوحدة الإفريقيّة، تتطلّب اتفاقية كامبالا اعتمادًا كاملاً لأحكامها في التشريعات الوطنية، التي تتضمن تطوير القوانين والسياسات والإستراتيجيات المعنيّة بالتهجير واعتمادها.
6. يمكن لأداة وطنية أن تساعد على صياغة ردود مناسبة لأوضاع تهجير معيّنة.
7. تسمح أداة وطنية بتسهيل التنسيق بين الهيئات الوزارية وبين الوكالات الأخرى الحكومية وغير الحكومية المعنيّة بحماية المهجّرين ومساعدتهم.
8. يمكن للأدوات الوطنية أن تعزّز من مصداقيّة ردّ الحكومة في مسألة المهجّرين وتسهيل التعاون المحليّ والدوليّ حول التهجير.
9. تؤمّن الأدوات الوطنية أساسًا صلبًا لتحديد الأولويّات في ميدان النشاطات لدعم المهجّرين.
10. صياغة بند قانوني حول الموارد الملائمة لمعالجة التهجير يساعد في التخطيط للتدابير الواجب اتّخاذها لسدّ حاجات المهجّرين والمجموعات الأخرى المتأثّرة بالتهجير أو التي يمكن أن تتأثّر به.

حجج ضدّ أداة وطنية

1. يستهلك وضع أداة وطنية وقتًا ثمينًا ويستهلك الموارد. لا يمكن للبلد أن يواجه المسألة فيما هو لا يزال يتعافى من أزمة سياسيّة واقتصاديّة واجتماعيّة خطيرة.
2. لا تشكّل أداة وطنية الأولويّة. تحتلّ مسائل أخرى كالتربية والرعاية الصحيّة والمياه والصرف الصحيّ والعمالة أهمية أكبر.
3. لا يجب التمييز بين مواطني الوطن الواحد. نظرًا إلى أنّ أغلبية السكان عانت خلال الصراع والأزمة، لا يجب وضع بنود خاصّة بالمهجّرين.
4. إنّ المرحلة الإنسانيّة للرد على الأزمة قد انتهت، وقد تمّ حلّ المسائل المتعلّقة بالتهجير وحان الوقت لتشجيع النمو وجذب الإستثمارات.

5. تغطّي الأدوات القانونية الحالية كالحّد من مخاطر الكوارث والإستراتيجيّات الإنسانيّة المسائل المرتبطة بالتهجير، لذا، لا حاجة لقانون أو سياسيات خاصّة.
 6. تمّ تطوير عشرات الإستراتيجيّات والسياسات المدعومة من قبل الأمم المتّحدة تغطّي الردود الإنسانيّة خلال السنوات الخمس الماضية. إنّ البلد مجهّز بالأدوات اللازمة.
 7. يشكلّ التهجير مسألة سياسيّة حسّاسة ويمكن لتطوير أداة وطنيّة أن تولّد توتّرات لا لزوم لها في بلد هشّ.
 8. لا يعاني البلد من تهجير.
- يمكن للمسير أن يتدخّل أ) من أجل تلخيص النقاط الأساسيّة للتدخّلات وب) لإبراز بعض ردّات الفعل (على ألاّ تزيد عن ثلاث أو أربع) من الحضور حول المسائل التي تطرّق إليها المتحدّثان.

30 د

النشاط الثالث، الخيار الثاني: مداخله هيئة

يقوم ممثل من هيئة وطنيّة أو دوليّة بعرض يدوم بين 10 و15 دقيقة حول مبررات وضع أداة وطنيّة، مع ذكر التجارب الماضية والحاليّة للتهجير في البلد و/أو المنطقة.

يفتح باب الأسئلة بعد العرض لمدة أقصاها 20 دقيقة.

مراجع

- Protecting Internally Displaced Persons: A Manual for Law and Policy
Makers, Brookings، أكتوبر/ تشرين الأول 2008
- National Instruments on Internal Displacement: A Guide to their
Development, IDMC–NRC/Brookings–LSE، أغسطس/ آب 2013
- Internal Displacement: Responsibility and Action, UNHCR–IPU handbook for
parliamentarians، أكتوبر/ تشرين الأول 2013
- Framework for national responsibility, Brookings–Bern، أغسطس/ آب 2005
- IASC operational guidelines on protection in situations of natural disasters،
يناير/ كانون الثاني 2011
- IASC framework on durable solutions for IDPs، أبريل/ نيسان 2010

- جهاز عرض
- حاسوب محمول
- شاشة
- عرض باوربوينت: مقدّمة
- أوراق صغيرة لاصقة أو بطاقات ملوّنة
- نسخ ورقية للدلائل والأدوات المعروضة في نهاية الجلسة